

# إجراءات قضائية

إعداد  
د. ناصر بن إبراهيم المحميد\*

---

\* خبير الفقه والقضاء بجامعة الدول العربية والقاضي  
بمحكمة التمييز بالرياض

### قسمة شركة بالتراضي

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد :  
يعمد جملة من الناس إلى وجود الخلطة والمشاركة بينه وبين آخرين لمقتضى يوجبه الواقع أو حاجة يدعوا لها الحال ، ومن لوازم الخلطة والشراكة الانقضاء والافتراق ، فإن لم يفترق الشركاء بأنفسهم واختيارهم ، جاءهم من الصوارف والعوارض ما يدعوا إلى القسمة والفرقة ، ويكون طلب القسمة على نوعين : اختياري ، وإجباري وسوف أتحدث هنا عن قسمة التراضي التي هي أحد أنواع القسمة وتتم هذه القسمة كما يلي :

#### أولاً: الإجراءات المتبعة في قسمة شركة بالتراضي :

- ١- حضور أطراف الشركة ، أو من ينوب عنهم ، وبرفقتهم ما يثبت علاقتهم وشخصيتهم .
- ٢- إحضار عقد تأسيس الشركة المراد قسمتها وإنهاؤها .
- ٣- بيان رأس مال الشركة ومركزها المالي الحالي عن طريق تقرير محاسبي معتمد حتى تاريخ طلب قسمة الشركة .
- ٤- تأكيد القاضي من صحة هذا التقرير المحاسبي عن طريق الجهات المختصة .
- ٥- موافقة أطراف الشركة على هذا التقرير المحاسبي ، ومصادقتهم على مضمونه .
- ٦- تقرير أطراف الشراكة طلب إنهاء عقد الشركة ، وقسمتها ، واستلام كل طرف ما يخصه .
- ٧- تقرير القاضي إثبات هذه القسمة ، وإنهاء عقد الشركة من الأطراف .

٨- رفع هذا الإجراء لمحكمة التمييز لتدقيقه حسب المتبع إذا كان أحد أطراف الشركة قاصراً أو نحوه .

٩- أمر القاضي بإيداع حصة القاصر في مؤسسة النقد إلى حين توفر البديل المناسب، أو إلى حين بلوغه واستلامه لماله .

١٠- تنظيم صك مشتمل للمخصص ما ضبط، وتسجيله في سجله، ورفعته لمحكمة التمييز لتدقيقه، وبعد رجوعه مصدقاً يسلم لأصحاب العلاقة .

١١- التهميش على عقد تأسيس الشركة بانتهاء الشركة، وقسمتها واستلام كل طرف ما يخصه منها .

### ثانياً: التأصيل الفقهي لقسمة شركة بالتراضي:

عقد الشركة إذا توفرت شروطه ومتطلباته عقد جائز بإجماع أهل العلم، ومثاله: لو اتفق اثنان على الشركة في مال للشراء والبيع ونحوه .

ويحق للشريكين، أو أحدهما طلب فسخ هذه الشركة وقسمتها؛ لأن الحاجة داعية إلى ذلك ليمكن كل واحد من الشركاء من التصرف على حسب اختياره، ويتخلص من سوء المشاركة، وكثرة الأيدي، ويجوز للشركاء أن يتقاسموا بأنفسهم، أو أن يتقاسموا بقاسم بنصبونه، لأن الحق لهم لا يعدوهم، أو أن يسألوا الحاكم نصب القاسم ليقسم بينهم، لأن طلبه حق لهم، فجاز أن يسألوا الحاكم كغيره من الحقوق (١)، وإن مات أحد الشركاء انفسخت الشركة، وقاسم وصي الميت شريكه، وذلك لأن الشركة عقد جائز، والعقود الجائزة تبطل بالموت كالكالات، فإن كان الوارث بالغاً رشيداً فأحب أن يقيم على مثل شركة مورثه فجائز (٢).

(١) كشاف القناع ٣/٤٩٥-٤٩٦؛ ٦/٣٧٨، الحاوي الكبير ٦/٤٧٢، والهداية شرح البداية ٣/٣.  
(٢) الحاوي الكبير للماوردي ٦/٤٨٤، وعقد الجواهر الثمينة ٢/٦٧٠، ومجموع فتاوى ورسائل سماحة الشيخ، محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - ٥٧/٨.

## إجراءات قضائية

### ثالثاً: التأصيل النظامي لقسمة شركة بالتراضي:

لقد جاءت الأنظمة والتعليمات الدالة على تقرير قسمة الشركة بالتراضي موضحة الصلاحيات الممنوحة لمن يقوم بهذه المهمة، وأن إجراء القسمة يتطلب تدقيقه من محكمة التمييز إذا كان من ضمن المقسوم لهم قاصر ونحوه، وذلك كما يلي:

فلقد جاء التعميم رقم ٢١٢/١٢/ت في ١٤٠٤/١٢/٢٩هـ بالتأكيد على أن المصفي المعين لتصفية الشركات له من الصلاحيات ما يتضمن تحويل موجودات الشركة إلى نقود بما في ذلك بيع المنقولات والعقارات، ويترتب على ذلك بالضرورة أن يكون له صلاحية الإفراغ، وهذه الصلاحية لا يلزم النص عليها بوثيقة التعيين (٣).

كما جاء التعميم رقم ٨/ت/٣٢ في ١٤١٢/٢/٢٢هـ متضمناً أنه إذا قدم المصفي وثيقة تعيينه وفقاً لأحكام عقد الشركة، أو وفقاً لنظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ في ١٣/٢٢هـ ١٣٨٥هـ المعدل بالمرسومين رقم م/٥ في ١٢/٢/١٣٨٧هـ ورقم م/٢٣ في ٢٨/٦/١٤٠٢هـ فإنه يتعين على الدوائر الشرعية التعاون مع المصفي دون حاجة إلى أخذ توكيل من كل شريك (٤).

كما جاء التعميم رقم ٨/٢٠٧/ت في ١٨/١١/١٤٠٨هـ المعطوف على قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته العامة الصادر برقم ٣٤/١٩٧ في ٥/١١/١٤٠٨هـ المتضمن تقرير مجلس القضاء الأعلى بهيئته العامة بأن على المحاكم رفع صكوك القسمة إلى محكمة التمييز إذا كان من ضمن المقسوم لهم قصار، لما في ذلك من حفظ حقوقهم، ولأنه لا يترتب على ذلك ضرر بالنسبة للورثة الآخرين (٥).

(٣) التصنيف الموضوعي ٦٣٧/٣.

(٤) التصنيف الموضوعي ٦٦٨/٣.

(٥) التصنيف الموضوعي ٤٤٠/٤.

## د. ناصر بن إبراهيم الجعيد

كما جاء التعميم رقم ١١٢٣ / ٣ / م في ١٨ / ٤ / ١٣٨٤ هـ المتضمن ضرورة طلب جميع ما يستدعيه إثبات المنهي عنه شرعاً، وأنه لا بد من تصريح القاضي بثبوت ما ذكر لديه شرعاً في الصك الصادر بهذا الخصوص (٦).

### رابعاً: صورة ضبط لقسمة شركة بالتراضي:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد: فلدي أنا (اسم القاضي والمحكمة . . . .) حضر ( . . . . اسم المنهي رباعياً) يحمل بطاقة الأحوال رقم . . . . (أو حفيظة النفوس الصادر من . . . . برقم . . . . في . . . .) الولي على القاصر فلان بن فلان بموجب صك الولاية الصادر من . . . . برقم . . . . وحضر لحضور فلان بن فلان يحمل بطاقة الأحوال رقم . . . . (أو حفيظة النفوس الصادر من . . . . برقم . . . . في . . . .) وأنها قائلين: لقد كان المدعو فلان بن فلان مورث القاصر فلان ابن فلان شريكاً مع هذا الحاضر فلان بن فلان في شركة اسمهما . . . إجمالي رأس مالها . . . وقد توفي أحد الشركاء، وهو والد القاصر فلان بن فلان وانحصر إرثه في ابنه القاصر بموجب صك حصر الوراثة الصادر من . . . برقم . . . في . . . وقد رغب الشريك الآخر في إثبات إنفساخ عقد الشراكة، وقسمة هذه الشركة بينه وبين القاصر فلان بن فلان، نطلب إثبات ذلك، وقسمة هذه الشركة، ورأس مالها بين الشركاء، هكذا أنهيا، فجرى الاطلاع على الصكوك المشار إليها أعلاه، فوجدتها مطابقة لما عطف عليها، كما جرى الاطلاع على عقد الشراكة المسجل في إدارة . . . برقم . . . في . . . المتضمن . . . كما جرى الاطلاع على تقرير المحاسب القانوني الصادر برقم . . . في . . . الموضوع فيه رأس مال الشركة، وإجمالي أرباحها، ومركزها المالي، وما لها وما عليها حتى تأريخ / / ١٤ هـ فجرى

(٦) التصنيف الموضوعي ٥٣/١.

## إجراءات قضائية

بحث هذا التقرير المحاسبي لجهة محاسبية مختصة لتدقيقه، فوردنا الجواب منهم برقم . . . . في . . . . يتضمن سلامة هذا التقرير من أي خطأ، أو خلل، ويعرض هذا التقرير على الولي على القاصر، وعلى الشريك الآخر، قررا المصادقة عليه، وأن القاصر يخصه من هذه الشركة نصف رأس مالها البالغ . . . . آل إليه عن طريق إرثه لوالده، وأن الشريك الآخر يخصه من هذه الشركة نصف رأس مالها البالغ . . . . ، فبناء على ما سلف، فقد أذنت بقسمة رأس مال الشركة بين الولي على القاصر فلان بن فلان وبين الشريك فلان بن فلان، كما ثبت لدي انفساخ عقد الشراكة لتحقيق وفاة أحد الشركاء، وأمرت بإيداع حصة القاصر في مؤسسة النقد، وقدرها . . . . ورفع هذا الإجراء لمحكمة التمييز لتدقيقه حسب المتبع، وبعد اكتساب الحكم القطعية سيجري التهميش على عقد الشركة بانتهاؤها بين الطرفين، وباللغة التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

حرر في: / / ١٤هـ.

وبعد عودة المعاملة من محكمة التمييز مصدقة يتم تقرير تسليم المنهي ما يخصه، وتقرير إيداع ما يخص القاصر في مؤسسة النقد والإشارة إلى رقم سند الإيداع في الضبط.

### وقفة:

الخلطة والشركة لها إيجابيات ومحاسن، تحقق نفعاً للخلطاء والشركاء، إذا قاموا بحقوق الخلطة وواجباتها، ولكن كثيراً من الخلطاء يبغى بعضهم على بعض كما بينه المولى جلّ وعلا، ولذلك جاء دفع هذا البغي ومنع هذا الضرر ونحوه، بالقسمة والفرقة من هذه الشركة، نسأل الله أن يعين الخلطاء على القيام بحقوق المخالطة والشراكة، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.